

قياس و تحليل أثر بعض العوامل المالية في النمو الاقتصادي المملكة الاردنية الهاشمية

أنموذجاً للمدة 1990-2024

أ.م.د. رباح جميل سعدالدين الخطيب

الباحث قحطان معروف منصور العبيدي

Ass.Prof .Rabah Jameel AL-Kateeb

Qahtan Marouf Mansour

rabah_jamel@uomosul.edu.iq

qahtan.23bap182@student.uomosul.edu.iq

تاريخ تقديم البحث : 2025/02/18

تاريخ قبول النشر : 2025/03/19

المستخلص

يهدف البحث إلى بيان قياس أثر العلاقة بين بعض العوامل المالية والنمو الاقتصادي للملكة المملكة الاردنية الهاشمية الهاشمية ، لتحليل مدى تأثر هذه العلاقة بالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، سواء المحلية أو الدولية، وانطلقت من فرضية مفادها أن العوامل المالية تؤثر بشكل ايجابي في معدل نمو الدول المختارة، ولكن هذا التأثير يختلف باختلاف الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية لكل دولة، وأشتملت عينة الدراسة على بلد المملكة الاردنية الهاشمية وتمثلت العوامل المفسرة بـ (الانفاق العام نسبة من GDP، الإيرادات العامة نسبة من GDP ، إجمالي تكوين رأس المال نسبة من GDP، إجمالي الدين العام نسبة من GDP و الاستثمار الاجنبي المباشر نسبة من GDP)، في حين تمثل المتغير التابع النمو الاقتصادي و المعبر عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، و قد تم اختبار الأنموذج قياسياً باستخدام الانحدار للفجوات المتباطئ ARDL، وتم الوصول الى العديد من النتائج اهمها أن النفقات العامة لها تأثير موجب ومعنوي في معدلات النمو الاقتصادي في المملكة الاردنية الهاشمية في الأجل الطويل في حين كانت للإيرادات العامة التأثير الموجب و المعنوي في المملكة الاردنية الهاشمية.

الكلمات المفتاحية: الناتج المحلي الإجمالي، الانفاق العام، الإيرادات العامة، معدل تكوين رأس المال، الدين العام، الاستثمار الاجنبي المباشر .

Abstract:

This study aims to assess the impact of the relationship between specific financial variables and economic growth in the Kingdom of Jordan. The analysis explores how this relationship is influenced by economic, political, and social factors, both domestic and international. The research is based on the hypothesis that financial variables positively impact the growth rates of the selected countries, although the effect varies depending on the economic, social, and political conditions of each country. The study sample includes Jordan, with the explanatory variables being: government spending as a percentage of GDP, government revenues as a percentage of GDP, total capital formation as a percentage of GDP, total public debt as a percentage of GDP, and foreign direct investment as a percentage of GDP. The dependent variable is economic growth, represented by the GDP growth rate. The model was tested using the ARDL (Autoregressive Distributed Lag) approach, revealing several key findings. Notably, government spending has a significant positive impact on economic growth in Jordan over the long term, while government revenues also exert a significant positive influence.

المقدمة :

تُعد العوامل المالية من أبرز العوامل التي تؤثر بشكل كبير في النمو الاقتصادي لمختلف الدول، فالتطورات في السياسات المالية والاقتصادية، سواء على المستوى المحلي أو العالمي، تشكل دوراً محورياً في تكوين استراتيجيات النمو وتعزيز قدرة الاقتصاد في النمو الاقتصادي، عن طريق فهم العلاقة بين بعض العوامل المالية والنمو الاقتصادي، ويمكن للحكومات وصناع السياسات اتخاذ قرارات أكثر دقة في ما يتعلق بالاستثمار في البنية التحتية، الإنفاق الحكومي، الإيرادات العامة، معدل تكوين رأس المال، الدين العام، و الاستثمار الأجنبي المباشر، وغيرها من الأدوات الاقتصادية، وتعتمد الدول بشكل متزايد على تعديلات السياسات المالية لمواجهة التحديات الاقتصادية مثل التضخم، الركود، البطالة، كما أن الأنظمة المالية الحديثة تسهم في تسهيل الوصول إلى رؤوس الأموال وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية الأكثر أهمية، مما يؤثر على الإنتاجية الكلية والمستوى العام للنمو الاقتصادي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على الدور الحيوي الذي تؤثر به بعض العوامل المالية في تشكيل السياسات الاقتصادية ودعم النمو الاقتصادي، وعن طريق هذا الفهم العميق، يسعى البحث إلى تقديم أسس علمية تساعد صناع القرار في تعزيز الاستراتيجيات المالية التي تدفع باتجاه تطوير النمو الاقتصادي .

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة فهم العلاقة المعقدة بين بعض العوامل المالية والنمو الاقتصادي، لاسيما في ظل التحولات العالمية السريعة في الأنظمة المالية والاقتصادية، على الرغم من أهمية العوامل المالية في تعزيز النمو الاقتصادي، إلا أن تأثيراتها قد تختلف بشكل كبير بين الدول باختلاف ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى قياس وتحليل أثر العلاقة بين بعض العوامل المالية في النمو الاقتصادي في المملكة الاردنية الهاشمية، وتحليل مدى تأثير هذه العلاقة بالعوامل الاقتصادية والسياسية، الاجتماعية، سواء كانت المحلية والدولية.

فرضية البحث:

تتمثل فرضية البحث في أن بعض العوامل المالية، مثل (الإنفاق العام، الإيرادات العامة، معدل تكوين رأس المال، الدين العام، والاستثمار الأجنبي المباشر)، تؤثر ايجاباً في النمو الاقتصادي لدولة المملكة الاردنية الهاشمية.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي الكمي للوصول إلى قياس وتحليل أثر بعض العوامل المالية في النمو الاقتصادي لدول مختارة.

1- المفهوم النظري لبعض العوامل المالية و النمو الاقتصادي

نستعرض المفاهيم الأساسية التي تفسر كيفية تفاعل هذه العوامل مع بعضها البعض، ومن خلال فهم هذه الاتجاهات النظرية يمكننا تحليل العوامل التي تؤثر في تحقيق النمو الاقتصادي.

1-1. النفقات العامة:

النفقات العامة هي المصروفات التي تقوم بها الحكومة أو الجهات العامة في الدولة لتحقيق الأهداف العامة والخدمات الاجتماعية والاقتصادية، تشمل هذه النفقات مجموعة واسعة من المجالات.

1-1-1. مفهوم النفقات العامة:

تُعرف النفقات العامة على أنها مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة، أو كل الأموال التي تصرفها الدولة من أجل إشباع الحاجات العامة للمواطنين ، وتأخذ أشكال متعددة (الحاج ، 2009، 122).

1-1-2. عناصر النفقة العامة : (عمرو ، وخالد ، 2019 ، 420)

أ- النفقات العامة هو مبلغ نقدي.

ب- النفقات العامة يقوم بها شخص عام .

ج- تهدف الى منفعة العامة.

1-1-3. تقسيمات النفقات العامة :

مع تطور دور الدولة في الاقتصاد وخروجها من إطار الدولة الراعية إلى الدولة المنتجة، رافق ذلك تطور في الإنفاق العام سواء في حجمه أو أنواعه والذي بدوره ارتفع أهمية تقسيم النفقات بشكل يسهل صياغة وإعداد الموازنة بهدف ضمان تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذها. ويتم إبراز أهم تقسيم للإنفاق العام وفق المعايير الثلاثة التالية (ناشد، 2006، 51-55):

أ: معيار التكرار والدورية. وتنقسم النفقات من حيث تكرارها الدوري إلى نوعين:

1- النفقات العادية: وهي النفقات التي تتكرر بشكل دوري ومنظم الموازنة السنوية للدولة مثل رواتب موظفي الدولة ووسائل تشغيل المرافق العامة، وتمويل هذه النفقات من الإيرادات المالية العادية للدولة، ممثلة في إيراداتها الضريبية وإيرادات الأملاك العامة.

2- النفقات الاستثنائية: وهي النفقات التي لا تتكرر أو تتجدد في كل موازنة سنوية للدولة، ولكنها تحدث على فترات غير منتظمة ومتباعدة، مثل نفقات الحرب ومكافحة الآفات الزراعية والكوارث الطبيعية. ويتم تمويل هذه النفقات عن طريق إيرادات مالية غير عادية، مثل القروض وإصدار النقد الجديد.

3 - النفقات الجارية : وتسمى أيضاً المصروفات الإدارية وهي متكررة بانتظام وتهتم بإدارة شؤون الدولة وتلبية الاحتياجات العامة مثل الإنفاق على شكل أجور ورواتب والنقد على شكل فوائد وإعانات ، ويتميز بمرونة أقل واستجابة أقل للتغيرات في القدرة المالية للدولة.

ب: المعيار الوظيفي : وفقا لهذا المعيار يتم تقسيم النفقات حسب وظائف الدولة على النحو التالي:

1- نفقات الخدمات الحكومية العامة: وتشمل جميع النفقات المتعلقة بإدارة الدولة والتي لا يمكن أن يعهد بها إلى أي شخص أو جهة أخرى، بما في ذلك نفقات الأمن والدفاع، ونفقات العدالة ، العلاقات الدبلوماسية والخارجية، وهي نفقات تتعلق بجهاز الدولة.

2- تشمل نفقات الخدمات الاجتماعية : و تشمل نفقات الصحة والرعاية الاجتماعية، وكذلك نفقات الثقافة والبحث العلمي، وفي النفقات العامة التي تهدف إلى خدمة الأغراض الاجتماعية.

3- نفقات الخدمات الاقتصادية: هي النفقات التي تضاف إلى نشاط القطاع الخاص لغرض مراقبة الأداء الفعال في دعم الاقتصاد المحلي، وتشمل النفقات الاستثمارية العامة التي تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية. مثل النقل والكهرباء والماء. فضلا عن نفقات دعم التجارة الخارجية والزراعة ونفقات حماية الغابات ، وكذلك نفقات دعم عمليات السياحة والري والصرف.

ج:المعيار الاقتصادي: وينقسم هنا حسب تأثيره على الدخل القومي و كما يلي:

1- النفقات الحقيقية: تشمل جميع النفقات التي تؤدي بشكل مباشر إلى زيادة الناتج الوطني. وتتميز هذه النفقات بأنها تتم مقابل السلع والخدمات، بما في ذلك رواتب وأجور موظفي الدولة، والنفقات التعليمية، والنفقات الصحية، و نفقات المشاريع الإنتاجية تأثيرها على الدخل القومي يكمن في أنها تخلق زيادة في الطلب الفعال من جانب الدولة مما يؤثر على كمية ونوعية الإنتاج.

2- النفقات التحويلية: وهي النفقات التي من شأنها نقل القوة الشرائية من فئة اجتماعية إلى أخرى دون زيادة الدخل القومي. وعادة ما يتم تنفيذها دون أي تعويض وهدفها الأساسي هو إعادة توزيع الدخل و تحقيق العدالة الاجتماعية.

1-2. الإيرادات العامة :

تُعد الإيرادات العامة من العناصر الأساسية التي تعتمد عليها الحكومات في تمويل أنشطتها المختلفة وتقديم الخدمات العامة، تشمل الإيرادات العامة مجموعة من المصادر المالية التي تساعد الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، مثل الضرائب، الرسوم، العوائد من الاستثمارات، والمعونات الخارجية،

1-2-1. مفهوم الإيرادات العامة:

الإيرادات هي أداة من أدوات السياسة المالية، التي يتم عن طريقها معرفة اتجاهات الحكومة بالنسبة للإنتاج و الوضع الحالي و المستقبلي (Omodero,2020,17)، و ايضا يقصد بالإيرادات العامة على أنها مجموع الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي(محري ، 2012 ، 315)

1-2-2. أهمية الإيرادات العامة (عمارة ، 2015 ، 29):

تعد الإيرادات العامة أهم عناصر الموازنة العامة فهي توفر التمويل اللازم لتغطية نفقات الدول، والقيام بواجباتها ووظائفها، وعن طريق تكون قادرة على فرض سيادتها ومكانتها، ومع تطور وتقدم الزمن، وتعددت الاحتياجات أصبح لزاماً على الدول أن تعني بالإيرادات العامة أهمية كبرى، وتوفر الدراسات والبحوث في هذا المجال، وتوجد الفرص لإنشاء وخلق إيرادات متنوعة وقادرة على السير بسياساتها المالية والاقتصادية نحو أهدافها ، فالإيرادات العامة هي الأساس التي تقوم عليه الميزانية العامة، وبناء عليها توضع النفقات وتحدد الاحتياجات والمصارف.

1-2-3. مصادر الإيرادات العامة:

تُعد مصادر الإيرادات العامة من العناصر الأساسية التي تعتمد عليها الحكومات لتمويل نشاطاتها وتلبية احتياجات المجتمع. تشكل الإيرادات العامة القاعدة المالية التي تتيح للدولة القيام بالاستثمارات العامة، وتوفير الخدمات الأساسية مثل التعليم، الصحة، والبنية التحتية (الهيثم ، 2018 ، 57)، و إن تطور الدور الاقتصادي والاجتماعي للدول، وزيادة نفقاتها العامة، أدى إلى تطور نظرية الإيرادات العامة، والتي ظهرت آثارها في تطور حجم هذه المؤسسات وتعدد مواردها. أنواع وأغراض. وفي العصر الحديث، كانت هناك مصادر عديدة ومختلفة تبعا لنوع الخدمة التي تقوم بها الدولة والهدف منها (المهايني، 2013، 42).

1-2-4. تقسيمات الإيرادات العامة (شهاب، 1999، 111):

يختلف اتساع دور الدولة ومدى تدخلها في الحياة الاقتصادية من دولة إلى أخرى، لكن الهدف يبقى واحدا وهو تغطية النفقات العامة. لكي تتمكن الدولة من القيام بالإنفاق العام، إذ ينبغي أن تتوفر لديها الموارد اللازمة لذلك، وفيما يلي عرض لأهم أقسام الإيرادات العامة:

1. التقسيمات التطبيقية:

أ-التقسيم الإداري للإيرادات.

ب-التقسيم الوظيفي للإيرادات.

2. التقسيمات العلمية: هذه الإيرادات يمكن تقسيمها وفقا لمجموعة من المعايير كما يلي:

أولاً. حسب المصدر : وتنقسم إلى:

أ- إيرادات أصلية

ب- إيرادات مشتقة

ثانياً. بحسب السلطة التي تتمتع بها الدولة : فإنها تنقسم إلى:

أ- الإيرادات الإجبارية.

ب- الإيرادات الطوعية.

3- الإيرادات العادية والإيرادات غير العادية و تنقسم إلى:

أ-الإيرادات المنتظمة:

ب- الإيرادات غير العادية

4- الإيرادات العامة الاقتصادية والإيرادات السيادية : تتمثل في (الهيئي والخشالي، 2006، 83):-

أ-الإيرادات الاقتصادية:

ب-الإيرادات السيادية:

1-3. معدل تكوين رأس المال:

يُعد معدل تكوين رأس المال مفهوم اقتصادي يشير إلى نسبة الاستثمار في الأصول الثابتة (مثل المعدات والبنية التحتية) إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويعد هذا المعدل مؤشراً هاماً على صحة الاقتصاد ونموه.

1-3-1. مفهوم معدل تكوين رأس المال:

يُعد مفهوم معدل تكوين رأس المال الذي يشير إلى النسبة المئوية التي يتم استثمارها في الأصول الثابتة، والتي تساعد في زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد. (الحميدي، 2019، 45)، و ايضا عرف معدل تكوين رأس المال، و كذلك يُعرفه بأنه "الاستثمار في الأصول الثابتة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويعتبر أساساً لتحفيز النمو الاقتصادي (الحسيني، 2023، 90).

1-3-2. محددات تكوين رأس المال:

تكوين رأس المال هو الحجر الأساس للنمو الاقتصادي في أي بلد ، حيث أنه يعكس الطلب الفعال من ناحية، ويخلق الكفاءة الإنتاجية للإنتاج في المستقبل من ناحية أخرى إذ تتوقف درجة تأثير تكوين رأس المال على النمو الاقتصادي على مجموعة من العوامل والمحددات التي تؤثر عليه، وهذه العوامل يمكن شرحها كما يلي (Nweke. & Idenyi modifie 2017:4-5):

أ- الادخار.

د- سعر الفائدة.

ب- الاستثمار الأجنبي المباشر.

و- الأصول الحكومية

ج- الإنفاق العام / الاستثمار الحكومي

1-3-3. المكونات الأساسية لمعدل تكوين رأس المال

إن معدل تكوين رأس المال يشير إلى نسبة الاستثمارات في الأصول الثابتة بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي أو مجموع الاستثمارات ، ويتكون من عدة مكونات رئيسية، تشمل ما يلي:

1- رأس المال الثابت: ويكون من :

أ-الأصول الثابتة الملموسة:

ب- منتجات الملكية الفكرية:

2-رأس المال البشري

يُعرف رأس المال البشري على أنه مجمل الاستثمارات في النشاطات مثل: التعليم والصحة، إذ يتميز رأس المال البشري بجملة من الخصائص يمكن تلخيصها في النقاط التالية: (بشير وبركان، 2010، 240):-
 أ-يتكون الرأس المال البشري من جزأين هما جزء فطري ، وجزء مكتسب.
 ب- المعارف والكفاءات تعد المركبات الأكثر أهمية في الرأس المال البشري.

3-رأس المال الفكري

يمثل كافة العناصر الشكلية المؤسسة الاتحادية والفكرية مثل المعرفة والمعلومات والأصول الفكرية والخبرة، والتي يمكن وضعها لإنشاء الأصول وتعزيز قيمة الوحدة الاقتصادية (2، 2014، Bhatti & Zaheer)، لرأس المال الفكري الكثير من الخصائص نوردتها في الآتي: (شعبان، 2014، 124):

1-يعمل رأس المال الفكري ضمن الهياكل التنظيمية المرنة. يساهم سريع كوان المؤسسات الاقصة وله

2 - يساهم رأس المال الفكري بكفاءة في المنظمات التي يسودها المناخ غير الرسمي.

3- يمتلك الأفراد الذين يمثلون رأس المال الفكري بتوافر مهارات وخيارات عالية ومتنوعة.

4-يمتاز رأس المال الفكري بالمبادأة والسعي المستمر نحو تقديم الأفكار والمقترحات الابتكارية.

5-يتواجد رأس المال الفكري في كافة المستويات الاستراتيجية ولكن بدرجات متفاوتة.

1-4. الدين العام:

إذ تم تعريفه بأنه المبلغ الذي تحصل عليه الدولة من السوق، سواء من داخل البلد أو من الخارج ، وتتعدد بإعادته مع الفوائد وفقاً لشروط محددة، و يُقسم الدين العام إلى نوعين: الدين الداخلي، وهو المبالغ التي تقترضها الدولة من داخل البلد، والدين الخارجي، وهو المبالغ التي تقترضها الدولة من الخارج (الشلال، 2020، 3)، كما يُعرف الدين العام أنه هو ما تلجأ إليه الحكومات لتمويل نفقاتها العامة، أو لدعم مشاريع تطوير البنية التحتية، أو للاستثمار في القطاعات العامة ، و بعض الباحثين يعرفون الدين العام بأنه مجموع الالتزامات التي تتعهد بها دولة معينة لتسديدها للدائنين، سواء كانوا من داخل البلد أو من خارجه (علوش، و عباس ، 2020، 533-534).

1-4-1.أنواع الدين العام:

الدين العام ينقسم إلى عدة أنواع وفقاً لمعايير مختلفة، مما يساعد على فهم طبيعته وتأثيره على الاقتصاد من ناحية المصدر، وفيما يلي انواع الدين العام :-

أ- الدين الداخلي (Internal Debt).

ب- الدين الخارجي (External Debt).

1-4-2. الأسباب الرئيسية للدين العام : وترجع العوامل الرئيسية التي تدفع الحكومات إلى الاقتراض وتستمر في الاعتماد عليه إلى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية،

أولاً: الأسباب الداخلية :

أ. ضعف معدلات الادخار المحلي.

ب. سوء إدارة الدين العام.

ج. ضبابية الأهداف التنموية.

ثانياً: الأسباب الخارجية:

أ- الإجراءات الحمائية للتجارة العالمية.

ب- ارتفاع أسعار الفائدة.

ج- الأزمات المالية الدورية في الدول الرأسمالية.

1-5. الاستثمار الاجنبي المباشر:

تعد تدفقات الاستثمار الأجنبي أحد أشكال التمويل الخارجي الذي تعتمد الدول النامية، لأنها توفر الموارد اللازمة لتنفيذ البرامج الاستثمارية التي تستهدفها خططها التنموية الاقتصادية، وتهيئ المناخ الاقتصادي لها كمصدر بديل للقروض ورؤوس الأموال الأجنبية الأخرى.

1-5-1. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر هو نوع من الاستثمار حيث يقوم فرد أو شركة من دولة معينة بإنشاء أو شراء أصول أو استثمارات في دولة أخرى، مما يتيح له السيطرة على تلك الأصول أو الاستثمارات (الجاسم، 2022، 34).

1-5-2. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

أ. المحددات الاقتصادية (الاستقرار الاقتصادي).

ب. المحددات الاجتماعية (البنية التحتية البشرية).

ج. المحددات السياسية (استقرار النظام السياسي).

1-5-3. محفزات الاستثمار الإجنبي المباشر:

ومن الواضح أن هناك حركة قوية لرؤوس الأموال عبر الحدود الدولية بين مختلف البلدان في عصر الاقتصاد العالمي الحديث. وهذا النقل لرأس المال الدولي لا يختلف عن نقل رأس المال من منطقة إلى أخرى داخل البلد الواحد، (أبو شرار، 2005، 233-237).

أ- تقوم الشركات بالاستثمار في الخارج استجابة للنمو السريع والانتشار الكبير لإنتاجها في الأسواق الخارجية. ولقد حاولت الدراسات التجريبية دعم هذه الفرضية العامة وذلك بالارتكاز على الارتباط الإيجابي بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدولة المضيفة وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر عليها.

ب- وهناك سبب آخر يؤدي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في أي دولة، وهو سعي الشركات الأجنبية للوصول إلى احتياطات المواد الخام والمعادن الموجودة في هذه الدول.

ج- الرسوم الجمركية وغيرها من الحواجز التي تفرضها الدول المستوردة للسلع والخدمات تشجع الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار في الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول وذلك للحفاظ على تواجدتها في أسواق هذه الدول.

د- الاستقرار السياسي والاقتصادي يُعد الاستقرار السياسي والاقتصادي من أهم المحفزات للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يعكس ثقة المستثمرين في بيئة الأعمال المحلية، (العلي، 2021، 55).

2- الجانب النظري للنمو الاقتصادي

2-1. مفهوم النمو الاقتصادي

عُرف النمو الاقتصادي بأنه زيادة قدره اقتصاد معين على توفير السلع والخدمات خلال مدة زمنية محددة، بغض النظر عن كون مصدر التوفير محلياً أم خارجياً (الراوي، واللهبي، 2018، 74).

2-2. أنواع النمو الاقتصادي:

1. **النمو المكثف:** يمثل نمو الدخل الذي يفوق النمو السكاني مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل الفردي من النمو الموسع إلى النمو المكثف إذ أنه يمثل نقطة تحول المجتمع تماماً (علي وعبيد، 2020، 191).

2. **النمو العابر:** هو ذلك النمو الذي لا يتصل في الاستمرارية ويكون ناتجاً حصول هذا النوع من النمو نتيجة لظروف طارئة وفي أغلب الأحيان تكون الظروف خارجياً لا تلبث أو تزول معها النمو الذي أحدثته، وهذا النوع من النمو يكون في الدول النامية (قصاد، وسندي، 2022، 881).

3. **النمو المخطط:** هذا النوع من الاقتصاد يكون نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد متطلبات المجتمع، وإن قوه وفعاليه هذا النوع من النمو وثيقاً بقطره المخططين في التنبؤ للمستقبل وواقعيه الخطط المحدوده، وإن اساليب التخطيط الاقتصادي تعد نهجاً علمياً حديثاً (داغر، 2020، 147).

2-3. خصائص النمو الاقتصادي:

إن للنمو الاقتصادي خصائص عديدة يمكن توضيحها بما يأتي (صلاح الدين، 2021، 93-94):

- 1- يؤدي النمو الاقتصادي لرفع مستويات المعيشة على المدى الطويل.
- 2- يمتاز النمو الاقتصادي على أنه ذا طبيعه تراكميه.
- 3- أن النمو الاقتصادي يحقق زياده حقيقيه في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- 4- يتسم النمو الاقتصادي بالاستمراريه وهو ليس ظاهره مؤقتة.

2-4. أهداف النمو الاقتصادي:

- 1- يُعد النمو الاقتصادي الداعم الأساسي للبنية التحتية من خلال تشجيع الاستثمارات المحليه والاجنبيه التي تؤدي المنشاه الخدميه والاقتصاديه للبلد.
- 2- النمو الاقتصادي أحد أدوات تقليل العجز المالي في الموازنه العامه للبلد.
- 3- يدعم القطاعات المهمه في الدوله لارتفاع مستوى الخدمات المقدمه للمواطنين. (جمال، والحسين، 2022، 11).
- 4- يعمل النمو الاقتصادي على القضاء على البطاله والنهوض بالتعليم وتوفير رعايه صحيه وتحقيق الامن والامان.
- 6- يهدف النمو الاقتصادي لتحقيق الرفاهيه وتحسين مستوى المعيشه لحياه افضل (العاني، 2022، 434-435).

3. العلاقة بين بعض العوامل المالية و النمو الاقتصادي:

وسوف نتناول في هذا المبحث طبيعه العلاقة النظرية بين النمو الاقتصادي و بعض العوامل الاقتصادية وتشمل (النفقات

العامه ، الإيرادات العامه ، الدين العام ، الاستثمار الاجنبي المباشر ، و معدل تكوين رأس المال) و كما يأتي :-

3-1. العلاقة بين الأنفاق العام والنمو الاقتصادي

تُعد العلاقة بين الأنفاق العام والنمو الاقتصادي من الموضوعات الأساسية في العلوم الاقتصادية، إذ تتباين الآراء حول هذه العلاقة، كما يتم تصنيفها إلى أنواع مختلفة، تشمل العلاقة الإيجابية و السلبية والعلاقة المزدوجة، وتتضمن العلاقة المترابطة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي تأثيرات متبادله. إذ يمكن أن تؤدي الانفاق العام إلى نمو اقتصادي، الذي بدوره يمكن أن يعزز

من قدرة الحكومة على زيادة الإنفاق، كما أن الحكومات في الدول ذات النمو المرتفع غالباً ما تكون قادرة على زيادة الإنفاق دون التأثير السلبي على الاستدامة المالية (Guisan, 2012,45)، وتشير الأبحاث إلى أن الإنفاق في مجالات مثل التعليم والصحة يمكن أن تؤدي إلى تحسين جودة القوى العاملة، وبالتالي تعزيز النمو. إذ تؤكد أن تحسين التعليم يزيد من الإنتاجية ويعزز النمو الاقتصادي على المدى الطويل (Hanushek & Woessmann, 2010,25).

1-3-2. العلاقة بين الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي

تُعد الإيرادات العامة أحد العناصر الأساسية التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في أي دولة، فهي تشكل القاعدة المالية التي تعتمد عليها الحكومات في تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، تتمثل الإيرادات العامة في الضرائب، الرسوم، الإيرادات من الشركات الحكومية، فزيادة الإيرادات تتيح للحكومات استثمار المزيد في التعليم، الصحة، والتكنولوجيا، مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وتعزيز الابتكار (أحمد، 2020، 45)، فالعلاقة بين الإيرادات العامة و النمو الاقتصادي يمكن دراستها على المديين الطويل و القصير، ففي الأمد الطويل، تُعد الإيرادات العامة أحد المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي. فأن استدامة النمو الاقتصادي تتطلب استثمارات طويلة الأجل في التعليم والبنية التحتية (Easterly, & Rebelo, 1993,421)، أما في الأمد القصير تُعد العلاقة بين الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي في الأمد القصير موضوعاً مهماً في علم الاقتصاد، إذ يمكن أن تؤثر العوامل في الإيرادات العامة بشكل مباشر على مستوى النشاط الاقتصادي. سنستعرض هذه العلاقة عن طريق توضيح كيفية تأثير الإيرادات العامة في النمو الاقتصادي، فضلاً عن تأثير النمو على الإيرادات في هذا الإطار الزمني، إذ ينمو الاقتصاد بشكل أسرع في حال كانت الإيرادات العامة مرتفعة، فيزداد الدخل والمكاسب، مما يزيد من الإيرادات الضريبية للحكومة (العبدالله، 2012، 121).

1-3-3. العلاقة بين معدل تكوين رأس المال و النمو الاقتصادي:

تُعد العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل تكوين رأس المال من الموضوعات الحيوية في الاقتصاد، إذ تشكل هذه العلاقة أساساً لفهم آلية تأثير الاستثمارات في زيادة الإنتاجية والنمو على المدى الطويل من حيث النمو في رأس المال سواء كان مادياً مثل المصانع والمعدات، أو بشرياً مثل التعليم والتدريب، و يعد عنصراً رئيساً في عملية الإنتاج (القحطاني، 2019، 56).

1-3-4. العلاقة النظرية بين الدين العام و النمو الاقتصادي:

تُعد العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي من الموضوعات المحورية في علم الاقتصاد، إذ يعد الدين العام وسيلة تمويل فعالة لتمويل المشاريع الكبيرة التي قد تعزز النمو الاقتصادي، مثل البنية التحتية (Smith, 2020,45)، كما يمكن أن يؤدي الدين العام إلى زيادة الإنفاق الحكومي، مما يحفز الطلب الكلي في الاقتصاد. عندما تزيد الحكومة من إنفاقها، فيمكن أن تتعزز الأنشطة الاقتصادية في الأمد القصير (Brown, 2021,78)، فنجد ان في الأمد القصير، قد يؤدي الدين العام إلى زيادة النمو الاقتصادي عن طريق التحفيز الاقتصادي، إذ يمكن أن تستفيد الحكومات من الاقتراض لزيادة الإنفاق خلال فترات الركود، ومع ذلك يجب أن يكون هناك توازن بين مستويات الدين والنمو الاقتصادي (Anderson, 2020,90)، أما على المدى الطويل فتتغير العلاقة إذا استمر الدين العام في الارتفاع دون وجود نمو اقتصادي متوازن، فيؤدي ذلك إلى زيادة الضغوط على المالية العامة، مما يعيق النمو (Garcia, 2021,102).

1-3-5. علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

تُعد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والنمو الاقتصادي تعد من الموضوعات الحيوية في الاقتصاد الحديث، إذ يمثل دافع رئيس لدعم النمو الاقتصادي، إذ يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز القدرة الإنتاجية للدول المستقبلية عن طريق

نقل التكنولوجيا، وتوفير المهارات، وزيادة حجم الاستثمارات في البنية التحتية، كما يساعد على خلق فرص العمل، وزيادة الدخل القومي، وتحسين مستوى المعيشة، و تُعد الدول النامية في مقدمة المستفيدين من هذه الاستثمارات، إذ يسهم الاستثمار الاجنبي المباشر في سد الفجوات التمويلية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، ولكن ينبغي أن تتم إدارة هذه الاستثمارات بحذر لضمان تحقيق فوائدها دون آثار سلبية محتملة، مثل الاعتماد المفرط على المستثمرين الأجانب أو التأثير على السياسات الاقتصادية المحلية. وتتداخل هذه العلاقة بعمق مع عدة عوامل بما في ذلك الإطار القانوني والتنظيمي، والاستقرار السياسي، والبنية التحتية، مما يجعل دراسة هذه الديناميكيات ضرورة لفهم كيفية تعزيز النمو الاقتصادي عن طريق الاستثمارات الأجنبية.

4-قياس وتحليل أثر بعض العوامل المالية في النمو الاقتصادي في المملكة الاردنية الهاشمية للمدة (1990-2024): توصيف النموذج:

تعد مرحلة توصيف النموذج من اهم مراحل اعداد النموذج القياسي والتي يتحدد من خلالها العلاقة بين العوامل المستقلة والعوامل المعتمدة وفق منطق النظرية الاقتصادية كما في الملحق رقم (1)، وعليه فإن الشكل الدالي للنموذج سيكون كالآتي:

$$Y = F(X_1, X_2, X_3, X_4, X_5) \dots \dots \dots (1)$$

إذ أن:

Y : المتغير المعتمد والمتمثل بالنمو الاقتصادي؛ والذي تم التعبير عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (% سنوياً).

X_1 : إجمالي النفقات العامة (% من الناتج المحلي الإجمالي).

X_2 : إجمالي الإيرادات العامة (% من الناتج المحلي الإجمالي).

X_3 : إجمالي تكوين راس المال (% من الناتج المحلي الإجمالي).

X_4 : إجمالي الدين العام (% من الناتج المحلي الإجمالي).

X_5 : الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من الناتج المحلي الإجمالي).

1. اختبار الاستقرار: يتضح من جدول (1) أن المتغير المعتمد والمتغيرين المستقلين الأول والرابع (النفقات العامة والدين العام) قد ظهرت مستقرة في المستوى، بمعنى أن هذه العوامل لا تحتوي على جذر وحدة. أما باقي العوامل فقد أصبحت مستقرة بعد أخذ الفروق الاولى لها، مما يعني قبول فرضية العدم والتي تشير إلى أن هذه العوامل تحتوي على جذر وحدة؛ وذلك لان القيمة الاحتمالية للاختبار لهذه العوامل جاءت غير معنوية.

جدول (1): اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج في المملكة الاردنية الهاشمية

Unit Root Test Table by: ADF							
At Level							
Variables		Y	X1	X2	X3	X4	X5
Intercept	t-Stat.	-4.2813	-3.1918	-1.7753	-2.1500	-6.3614	-2.0685
	Prob.	0.0019	0.0292	0.3859	0.2275	0.0000	0.2580
	Decision	***	**	No	No	***	No
Trend & Intercept	t-Stat.	-4.8702	-3.7381	-2.6805	-2.3487	-4.3210	-1.9661
	Prob.	0.0021	0.0331	0.2504	0.3982	0.0085	0.5983
	Decision	***	**	No	No	***	No
None	t-Stat.	-1.7146	-1.3172	-1.1712	-0.7067	-3.1389	-1.4027
	Prob.	0.0816	0.1700	0.2156	0.4032	0.0026	0.1467
	Decision	*	No	No	No	***	No

At First Difference							
Variables		d(Y)	d(X1)	d(X2)	d(X3)	d(X4)	d(X5)
Intercept	t-Statist.	-8.4208	-7.2832	-6.2508	-6.1865	-3.2657	-5.8917
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0249	0.0000
	Decision	***	***	***	***	**	***
Trend & Intercept	t-Statist.	-8.3557	-7.3097	-6.1776	-6.1128	-4.0876	-5.9016
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0001	0.0001	0.0152	0.0002
	Decision	***	***	***	***	**	***
None	t-Statist.	-8.5524	-7.1923	-6.3261	-6.2880	-3.1396	-5.9846
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0027	0.0000
	Decision	***	***	***	***	***	***

2. اختبار التكامل المشترك: يتضح من جدول (2) أن قيمة (F) المحسوبة قد بلغت (7.105) وهي معنوية وأكبر من قيمة (F) الجدولية عند الحدين (الأدنى والأعلى)، وهذا ما يشير إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تشير إلى وجود تكامل مشترك بمعنى آخر وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير المعتمد والعوامل المستقلة.

جدول (2): اختبار التكامل المشترك لمتغيرات النموذج في المملكة الاردنية الهاشمية

Bounds test Approach				
Test Stat.	Value	Sign.	I(0)	I(1)
F- Stat.	7.1052835	10%	2.26	3.35
K	5	5%	2.62	3.79
		2.5%	2.96	4.18
		1%	3.41	4.68

4. تقدير النموذج : يتضح من جدول (3) نتائج التقدير في الأجل القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ، وكالاتي:

❖ أستنتاجات نتائج العلاقة في الأجل القصير:

✓ أظهرت النتائج أن قيمة (ECM) قد بلغت (-0.930075) وهي معنوية وأقل من (-1)، وهذا ما يؤكد صحة العلاقة التوازنية طويلة الأجل، أي أن اختلال التوازن للنموذج في المملكة الاردنية الهاشمية يتطلب سنة وشهر تقريباً من أجل العودة إلى الوضع التوازني $\left\{ \frac{1}{0.930075} = 1.07 \cong 1.1 \right\}$.

✓ لحد القطع (الثابت) أثر عكسي ومعنوي، بمعنى أنه عندما تكون جميع متغيرات الدراسة مساوي للصفر فإن النمو الاقتصادي سيكون (7.866%) تقريباً.

✓ للنمو الاقتصادي أثر عكسي ومعنوي في فترة الابطاء الاولى، بمعنى أن هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي في فترة الابطاء الاولى والنمو الاقتصادي الحالي، إذ أن زيادة النمو الاقتصادي في فترة الابطاء الاولى $(D(Y(-1)))$ بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة (-0.336%).

✓ للنفقات العامة أثر طردي ومعنوي، بمعنى أن زيادة النفقات العامة بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة (0.178%)، وهذا ينسجم والنظرية الاقتصادية.

✓ لإجمالي تكوين رأس المال أثر طردي ومعنوي في فترة الابطاء الاولى، بمعنى أن زيادة تكوين رأس المال بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة (0.145%)، وهذا منطبق والنظرية الاقتصادية.

✓ لإجمالي الدين العام أثر عكسي ومعنوي، بمعنى أن زيادة الدين العام بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة عرض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (-0.157%)، ولعل السبب في ذلك أن الدين العام جله يذهب الى النفقات التشغيلية.

✓ للاستثمار الأجنبي المباشر أثر طردي ولكن غير معنوي؛ وذلك لأن القيمة الاحتمالية لاختبار (t) الخاص بالمعلمة عند مستوى معنوية أكبر من (5%).

❖ أستنتاجات نتائج العلاقة في الآجل الطويل:

- ✓ للنققات العامة أثر طردي ومعنوي، بمعنى أن زيادة النفقات العامة بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة (0.512%)، وهذا ينطبق والنظرية الاقتصادية.
- ✓ للإيرادات العامة أثر طردي ومعنوي، بمعنى أن زيادة الإيرادات العامة بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة (0.449%)، وهذا منسجم و النظرية الاقتصادية.
- ✓ لإجمالي تكوين رأس المال أثر عكسي ولكن غير معنوي؛ وذلك لأن القيمة الاحتمالية لاختبار (t) الخاص بالمعلمة عند مستوى معنوية أكبر من (5%).
- ✓ لإجمالي الدين العام أثر عكسي ولكن غير معنوي؛ وذلك لأن القيمة الاحتمالية لاختبار (t) الخاص بالمعلمة عند مستوى معنوية أكبر من (5%).
- ✓ للاستثمار الأجنبي المباشر أثر طردي ومعنوي، بمعنى أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة (0.174%)، وهذا ينسجم والنظرية الاقتصادية.

❖ القوة التفسيرية للنموذج ومعنويته:

- ✓ بلغت قيمة R^2 Adjusted (0.79) أي أن العوامل المفسرة تفسر ما نسبته (79%) من العوامل الحاصلة في عرض النقد، في حين أن (21%) تعزى لتأثير متغيرات أخرى لم يتم ادخالها في النموذج والمتغير العشوائي.
- ✓ بلغت قيمة F المحتسبة (9.281) وبمستوى معنوية (1%)، وهذا ما يشير إلى معنوية النموذج ككل.

جدول (3): نتائج تقدير النموذج لمتغيرات النموذج في المملكة الاردنية الهاشمية

Method: ARDL (3, 1, 0, 2, 2, 1)			Dependent Variable: D(Y)	
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)				
Dynamic repressors (2 lags, automatic): X1 X2 X3 X4 X5				
Model Selection Method: AIC			Included observation: 32	
Variable	Coef.	S.E	t- Stat.	Prob.
Long-run Coefficients				
X1	0.512194	0.273038	1.875906	0.0779*
X2	9088440.	0.193016	2.326688	***0.0001
X3	-0.224905	0.152408	-1.475678	0.1583 ^{No}
X4	-0.015823	0.031808	-0.497453	0.6252 ^{No}
X5	0.173881	0.095785	1.815318	0.0872*
Short-run Coefficients				
ECM *	-0.930075	0.125217	-7.427680	0.0000***
C	-7.865503	1.058977	-7.427455	0.0000***
D(Y(-1))	-0.336497	0.083205	-4.044185	0.0008***
D(Y(-2))	-0.203790	0.068099	-2.992545	0.0082***
D(X1)	0.177575	0.101063	1.757067	0.0969*
D(X3)	-0.020948	0.065445	-0.320088	0.7528 ^{No}
D(X3(-1))	0.144510	0.065536	2.205031	0.0415**
D(X4)	-0.157272	0.045673	-3.443405	0.0031***
D(X4(-1))	-0.083654	0.042004	-1.991555	0.0627*
D(X5)	0.018828	0.056442	0.333588	0.7428 ^{No}
² R	0.884306	Adjusted R ²		0.789029
F-stat.	9.281399	Prob.		0.000022
*: تشير إلى معامل حد تصحيح الخطأ.				

(*) تشير إلى معامل حد تصحيح الخطأ.

التوصيات:

- 1-ينبغي إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي ليتوجه نحو المجالات التي تُحفز النمو الاقتصادي على المدى البعيد، مثل التعليم، البنية التحتية، والابتكار التكنولوجي، إذ أثبتت الدراسات أن هذه القطاعات تلعب دورًا محوريًا في تعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصاد.
- 2-يتعين على المملكة الاردنية الهاشمية التركيز على تقليل العجز المالي وتحقيق أستمادة مالية من خلال تحسين إدارة الدين العام، إذ أن استمرار تراكم الديون قد يعيق النمو الاقتصادي، يُنصح بتطبيق سياسات مالية تهدف إلى تقليل الدين العام تدريجيًا دون التأثير على الاستثمارات العامة اللازمة للنمو.
- 3-يجب التركيز على تطوير الأنظمة المالية وتعزيز الشمول المالي من خلال تحسين وصول الأفراد والشركات إلى التمويل، ما يسهم في زيادة الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي.
- 4-يُوصى بتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي بين المملكة الاردنية الهاشمية و الدول من خلال تبني سياسات مالية ونقدية موحدة، فضلاً عن توسيع نطاق التحليل ليشمل العوامل الاجتماعية والسياسية التي قد تؤثر على فعالية السياسات المالية وتسهم في استقرار النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

قائمة المصادر:

- 1-الحاج، طارق، 2009 ، المالية العامة ، عمان : دار الصفاء للنشر و التوزيع .
- 2- عمارة، رانيا محمود ، 2015 المالية العامة الإيرادات العامة ،مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 6 اكتوبر، مصر، ص29.
- 3- عمرو ، دهيمي و خالد ، بلفاسمي ، 2019 ، قياس اثر النفقات العامة على نمو الناتج المحلي في الجزائر للفترة من 2000- 2019 ، مجلة الاصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي ، العدد 26 ، الجزائر.
- 4-محزري ، محمد عباس ،اقتصاديات المالية العامة ،الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2012 ،ص 315 .
- 5- الهيثم، ليلي، 2018 ، مصادر الإيرادات العامة وتأثيرها على التنمية الاقتصادية .مجلة الدراسات المالية، المجلد 12، العدد3، ص 45-67.
- 6- الهيتمي ،نوزاد عبد الرحمان ، و الخشالي، منجد عبد اللطيف ، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ، المملكة الاردنية الهاشمية، 2006 ، ص 84.
- 7-الحميدي، علي. (2019). الاستثمار وتكوين رأس المال .دار الفكر، الصفحة 45.
- 8-أبو شرار، علي عبدالفتاح، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، المملكة الاردنية الهاشمية ، 2005 ، ص 233-237 .
- 9-الحسني، جميل،(2023) النمو الاقتصادي ومعدل تكوين رأس المال، جامعة الاقتصاد، ص 90.
- 10- محمد ، شيما فاضل و فرحانم ، اسراء عبد و عزيز ، خليل اسماعيل ، 2018 ، قياس أثر تطور الدين العام على موازنة العراق الاتحادية باستخدام نموذج (أردل) ، مجلة جامعة واسط للعلوم الإنسانية ، المجلد 14 ، العدد 41 .
- 11- الراوي، محمد مزعل حميد، و اللهبيي، ذاكر هادي عبد الله، 2018، اثر تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في اقليم كردستان العراق للمدة (2006 _ 2016) مجله جامعه الانبار للعلوم الاقتصادية والاداريه، جامعه الانبار، المجلد 15 العدد 21.
- 12_ علي، رحمن حسن، وعبيد، مروان شاكر، 2020، تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئه الاقتصاد العراقي للمدة (2004 _ 2017)، مجله الكوت والعلوم الاداريه، جامعه واسط، المجلد 12، العدد 9.
- 13_ قصاد، ندى فاضل، و سندي، اديب قاسم، 2022، قياس وتحليل بعض العوامل النقدية في النمو الاقتصادي العراقي للمدة (2000 _ 2019)، مجله واسط للعلوم الانسانية والاجتماعيه،، جامعه واسط، المجلد 18، العدد 52.
- 14_ داغر، اسماء عبد الرضا، 2020، اثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في دول مختاره للمدة (2014 _ 2016)، مجله جامعه كركوك للعلوم الاداريه والاقتصاديه، كليه الاداره والاقتصاد، جامعه كركوك، المجلد 10، العدد 2.
- 15_ جمال، بالحاج، والحسين، المسعودي، 2022، تحليل واقع العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسه قياسييه للفترة (1961 _ 2020)، رساله ماجستير، كليه العلوم الاقتصادية والتجاريه وعلوم التيسير، جامعه احمد داريه، الجزائر.
- 16_ العاني، قاسم عبد الستار عبد الرحمن، 2022، اثر الانفاق الاستثماري الحكومي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004 _ 2020)، مجله تكريت للعلوم الاداريه والاقتصاديه، جامعه تكريت، المجلد 18، العدد 6.

- 17-العبدالله، سمير،(2012)، العلاقة بين النمو الاقتصادي والإيرادات العامة: دراسة مقارنة،مجلة الدراسات الاقتصادية،المجلد 30(العدد3)،ص 112-130.
- 18-العلي، سعاد، (2021)، الاستثمار في التعليم العالي ودوره في تحقيق النمو المستدام ،مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية،المجلد 12(العدد1)،ص 130-145.
- 19- علوش ، جعفر باقي، وعباس ، ايمان كاظم ، 2020 ، المؤشرات المالية و عبء الدين العام في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2017 (مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الإدارية ،المجلد 12، العدد 38 .
- 20-الجاسم، رافع، (2022)، مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في الاقتصاد، الكويت، دار الفجر، ص 34.
- 21- المهاني، محمد خالد،(2013)، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة العامة، دمشق، سوريا، ص 42.
- 22-بشير، بن عيشي ، و بركان ، يوسف ،الاستثمار في رأس المال البشري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،الجزائر ، 2010 ،ص 24 .
- 23- شعبان،مصطفى ، أثر رأس المال الفكري ودوره في تحقيق الميزة التنافسية لشركة الاتصالات الخلوية الفلسطينية، بحث غير منشور، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية، غزة ، فلسطين، 2014 .
- 24- أحمد، عبدالله،(2020).الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي .القاهرة: دار النشر، ص 45.
- 25-القحطاني، محمد. (2019) العلاقة بين النمو الاقتصادي ورأس المال البشري: دراسة تحليلية .مجلة البحوث الاقتصادية،المجلد 25(العدد3)، 50-65.

المصادر الأجنبية:

- 1-Omodero, C.O., & Ehikioya, B.I. (2020). Oil and non-oil revenues: assessment of contributions to infrastructural development in Nigeria. Journal of management Information and Decision Sciences, 23(5).
- 2-Easterly, W., & Rebelo, S. (1993). "Fiscal Policy and Economic Growth: An Empirical Investigation." *Journal of Monetary Economics*, 32(3), 417-458.
- 3-Smith, J. (2020). *Public Debt and Economic Growth*. New York: Economics Press p:45.
- 4- Brown, A. (2021). *Economic Stimulus: Theory and Practice*. Chicago: Business Publishers.P:78.
- 5-Anderson, T. (2020). *Short-term Effects of Public Debt on Growth*. Washington, D.C.: Policy Analysis p:90.
- 6-Hanushek, E. A., & Woessmann, L. (2010). The Economics of International Differences in Educational Achievement. *American Economic Journal: Applied Economics*, 2(1), 1-30.
- 7-Guisan, M. (2012). Public Spending and Economic Growth: A New Approach. *Economic Modelling*, 29(1), 35-50.
- 8- Nweke Godwin Onyinye, Idenyi Odo Stephen , 2017, and Anoke Charity Ifeyinwa, Effect of Capital Formation on Economic Growth in Nigeria.

الملحق رقم (1) : البيانات السنوية لمتغيرات الدراسة في المملكة الاردنية الهاشمية للمدة (1990-2024)

X5	X4	X3	X2	X1	Y	Years
0.905	222.029	30.796	35.63	42.904	-0.276	1990
-0.274	202.726	24.966	33.904	43.812	1.609	1991
0.767	151.312	33.481	36.437	34.609	14.35	1992
-0.598	138.38	36.629	33.745	35.853	4.487	1993
0.046	127.606	33.305	31.639	33.913	4.971	1994
0.198	116.139	32.963	33.333	35.026	6.201	1995
0.224	115.018	30.526	32.583	35.787	2.087	1996
4.981	107.76	25.729	30.579	33.52	3.308	1997
3.918	110.854	21.819	29.472	34.87	3.012	1998
1.938	109.141	21.569	30.004	32.701	3.39	1999
10.794	99.261	22.362	29.125	33.12	4.246	2000
3.049	94.543	21.057	29.348	32.121	5.27	2001
2.486	95.753	20.096	28.688	33.166	5.784	2002
5.365	89.306	20.841	33.684	36.216	4.162	2003
8.209	81.548	27.384	35.505	36.594	8.567	2004
15.764	73.814	34.148	32.283	37.704	8.147	2005
23.537	67.449	28.34	31.373	35.26	8.093	2006
15.325	65.388	30.268	31.336	36.456	8.176	2007
12.475	54.24	36.051	29.167	33.964	7.22	2008
9.834	57.965	32.54	25.693	34.535	5.024	2009
6.222	59.437	35.038	24.207	32.022	2.315	2010
5.033	62.069	31.748	25.827	35.645	2.737	2011
4.895	70.521	31.032	22.503	36.832	2.429	2012
5.65	75.584	26.6	23.537	33.604	2.61	2013
5.912	75.013	25.809	27.103	35.579	3.384	2014
4.147	78.423	24.835	24.301	32.69	2.497	2015
3.893	77.432	23.404	24.761	28.418	1.994	2016
4.878	76.022	24.717	25.252	28.836	2.474	2017
2.202	75.061	24.362	25.719	30.379	1.919	2018
1.64	78.015	21.413	24.297	30.272	1.751	2019
1.74	88.382	21.459	23.759	32.895	-1.103	2020
1.343	88.839	25.178	25.565	32.935	3.656	2021
2.337	88.019	22.683	26.001	31.762	2.428	2022
1.659	86.123	23.107	25.31	30.823	2.615	2023
1.78	82.749	23.656	25.486	29.887	2.901	2024

المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي و صندوق النقد الدولي.